

مصلحة من الإضرار بالوطن؟!



مصلح صالح المهربي

.. ليس من مصلحة الأطراف السياسية اليمنية إكان في السلطة أم المعارضة، عرقلة الجهات الخلية والدولة المساعي الرامية إلى حل الأزمة الراهنة التي تمر بها البلاد منذ ما يقارب العشرة الأشهر وما أحدثه من أضرار جسيمة في الاقتصاد والبناء وإقلاق السكينة العامة للمواطنين وزعزعة الأمن والاستقرار وتعكير صفو الحياة المعيشية اليومية للبيت، وتطييل الحركة في بعض المصالح والجهات الحكومية والأهلية، وانتشار البطالة والعمالات الفائضة، إلى درجة بات فيها أصحاب الدخل المحدود غير قادرٍ على مواجهة متطلبات وأحتياجات أسرهم من مأكلٍ وملبسٍ وعوضٍ، الضروفيات الأساسية، لأن من حق المواطن اليمني أن يعيش أمناً مطمئناً وحراً كريماً ومحافى في هذا الوطن، وبحيث يكون له من الحقوق والواجبات مثلما عليه وبما يحفظه مكانته في المجتمع ويحصل على ما يكفيه من الكسأء والدواء والحرارة والكرامة لكي يتنفس الصعداء على تراب أرض السعادة الطاهر، ولأن الخوف والقلق والذعر والهلع الحاصل اليوم بين أوساط المواطنين نتيجة الإجماع عن التوصل إلى اتفاق وفاق وعدم جلوس الفرقاء السياسيين على طاولة التفاوض، وتبنياتها لدى الأطراف السياسية المسببة للأزمة المفتعلة ومعرفة كل طرف ما هي المسؤوليات التي يتوجب عليه القيام بها بعد التوقيع على اتفاق الراهن والتي إذا ما استمرت على ما هي عليه في تأمين الوضع وتحكيمه وإحراق الأذى بحياة أبناء هذا الشعب وإلقاء سكتهم وزعزعة أمنهم واستقرارهم، فإن الخاسر الوحيد من استقرار الأزمة وعدم تنفيذ الآلية الزمنية للمبادرة الخليجية وفق القرار الأمريكي (٢٠١٤) هو كافة القوى السياسية والحزبية الموجودة في الساحة الوطنية سلطةً وعارضةً، لأنها لم تقم بمسؤولياتها وتنصلها في إيجاد الحلول والمعالجات لتشتت كل طرف بموقفه الثابت والمتشنج، معقداً أنه على حق وفي الطريق السوي والصواب وغيره على ما هو عليه اليوم، فإن الغالية العظيمى من أبناء هذا الشعب لم يعد بإمكانهم تحمل المعاناة وشظف العيش وغياب الأمان والاستقرار وسيضطرون للخروج إلى الساحات والمبارىن العامة لطالبة جميع الفرقاء السياسيين بالابتعاد عن طريقهم ومصيرهم، لأن هذه القوى لم تتحمل المسؤوليات تجاه الوطن وإخراج المترد من أمنه الطاحنة وتجنيه ويلات الحرث والصراعات وأعمال الفوضى والتمرير الخارجية هنا وهناك، والتي إذا ما ظلت مشتلة وجائمة على كاهل البلاد ووحدته وسلمه السياسي والحزبية اليمنية في هذا الوطن ووحدته وإنفاذها سقوفه إلى جرى ما صار، ولكل ثنت القوى السياسية والحزبية اليمنية أن الوطن ومصلحته العليا هما الأول والوحيد، فلا بد من تقديم التنازلات إذا صدقنا النوايا وتتوفر الإرادة السياسية لدى كل الأطراف المتنازعة من أجل اليمن وتغلب العقل والمنطق واستخدام لغة الحوار بعيداً عن الغور والأخذ وإن تتجه هذه القوى صوب ما يتحقق الاتصال وتحقيق الرؤى والأفكار والدفع نحو الوئام والتسامح والحبة والتسامي فوق الجراح والترفع عن كل الصغار وتركيس الجنود في تحبيب البلاد الإنزال إلى حرب أهلية كارثية عاوهها وخيبة على جميع اليمنيين دون استثناء لأحد، وعندها سقول: ياليت اللي جرى ما صار.

ومصلحة من هذا التمرير والخرب في الوطن واستنزاف مقراته وثرواته؛ ومن المستفيد مما يجري؛ الجنواد هو أنه لا مصلحة لأحد، فالكل متضرر مما يحدث السلطة والمعارضة وأبناء الشعب اليمني جميراً دون استثناء لأحد.

نرفض الاستسلام للفراغ ونحرض على الترسانج لما بدا الشرعية الانتخابية الحرة والنزاهة والشفافية باعتبارها العاصم الوحيد من الانقلابات العسكرية والمؤامرات الداخلية والخارجية.. نعم لقد أوضح فخامة الأخ رئيس الجمهورية بالصراحة والوضوح والقناعة مؤديبه قبل معارضيه عزمه على مغادرة موقعه قبل انتهاء فترة الدستورية، مؤكداً بذلك أنه

يغلب المصلحة الوطنية على المصالح والأهواء الذاتية، لكنه غير مستعد للتخلص عن مسؤولياته في حماية الوطن والشعب إذا طلب منه التنحي وتسليم سلطاته الدستورية لغيره، نظراً لمسوف يترتب على الفراغ الدستوري من صراعات وحروب داخلية ومدمراً تأكل الأخضر واليابس مما كانت الضغوطات الموجة إليه لأنها يعلم سلفاً أن موقفه في الاحتكام للانتخابات المبكرة ينسجم مع دستور الجمهورية اليمنية ومع القانون الدولي على حد سواء ويفتح المجال للخوض والانقلابيين في الزج بالوطن والشعب تحت ضغط الملايين التي تفتت المجال للتدخلات الأجنبية الخارجية التي لاتخدم الاستقلال والسيادة الوطنية.

أخلص من ذلك إلى القول أن تطلب الآلية التنفيذية المزمنة يدل على حرص تنفيذ المبادرة الخليجية، لأن التوقيع عليها في غياب الآلية التنفيذية قد يكون بداية النهاية للمبادرة التي تحتاج إلى الوضوح والصرامة المسبقة ومعرفة كل طرف ما هي المسؤوليات التي يتوجب عليه القيام بها بعد التوقيع على اتفاق الراهن هناك سلسلة من النصوص العامة التي فتح المجال لحوارات وخلافات جديدة تعصف بكل ما يتم الاتفاق عليه لاسيما وأن هدف المعارضة من إصرارها على التوقيع المسبق للمبادرة هو الخلاص من الرئيس علي عبدالله صالح وفتح المجال لخالص من النظام بكل مؤسساته الدستورية على النحو الذي ينسجم مع لعبة الدورين.. معارضة تقبل شكلها.. وشباب يرفضون ما قبلته مضموناً، لأنها هي ولidea قناعات ما يكتنفه البعض ثانيةً وواضحةً وضوح الشمس في رابعة النهار.